

لحسب اللفظ ما يمنع <sup>بمعنى الجوهر ما يتركب عنه</sup>  
غره ومعنى الجسم ما يتركب هو غير مدليل قوالم هذا  
جسم من ذاك وان الواجب لو تركب فاحزاه اما  
تنصف بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب اولا  
فيلزم التقصير والحدوث وايضا اما ان يكون على جميع  
الصور والاشكال والكيان فيلزم اجتماع الاجتلاب  
او على بعضها وهي مستوية في افاة المدح والتقصر وفي  
عدم دلالة المحدثات عليه فيفتقر الى تخصيص ويدخل  
تحت قدره العرف فيكون خادما لخلاف مثل العلم والقدرة  
فانها صفات الكمال يدل المحدثات على ثبوتها واضرارها  
صفات نقصان لا دلالة على ثبوتها لارنا تمسكات ضعيف  
توهن عقائد الطالبين وتوسع مجال الطاعين رعا  
منهم ان تلك المطالب العالمية مبينة على امثال هذه  
الشبه الواهيه واحتمل الخالف بالنصوص  
الظاهره في الوجهه الجسميه والصورة والجوارح وما

الجسم

المحدثات

كل موجودين في زمان واحد ان يكون احداهما متصلا بالآخر  
ما شاكه او متصلا عنه مبانيا في الجملة والله تعالى  
ليس حاله ولا حاله للعالم فيكون مبانيا في الجملة  
فيكون جها او جودا جسم مصورا متناهيا والجواب  
ان ذلك وهم محض وحكمه على غير المحسوس بل احكام المحسوس  
والادله القطعيه قائمه على التفرقات فيجب ان يفور  
علم النصوص الى الله تعالى على ما هو داب المسلف  
اشاره الى طريق المسلم او ياول تاويلات صحيحه على ما  
اختار المناخرون دفعا لمطاعن الجاهلين وجدنا  
بضيع القاصرين سلوكا للسبيل الحكم ولا يشهد شي  
اي اعانته اما اذا اريد بالمثله الخاد في الحقيقه  
فظاهره واما اذا اريد بها كون الشين تحت يثد  
احدهما مهد الاخر اي يصلح كل ما يصلح له الاخر  
فان شيئا من الموجودات لا يسد مسدته في شي من  
من الاوصاف فان اوصاف العلم والقدرة وغير

الوجه